دراسة نقدية لكتاب "نحو العربية" لعبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح

A Critical Ctudy of book "Nahwo Al-arabiiat (Arabic syntax) Of Abdul Latif Al-Khatib and Saad Maslouh

د. سيد رضا نجفي(*) Dr. Seyyed Reza Najafi

تاريخ الإرسال: 2024-10-12 تاريخ القبول:2024-10-23

الملخص

كتاب «**نحو العربيّة**» في أربع مجلدات للاستاذ الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب والاستاذ الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، يحتوي على مباحث علميّة تتعلق بالصرف وبالنّحو والتي تسعى وراء إصلاح النطق والكتابة وفق قواعد العربيّة. وقد حاز الكتاب كما أشار المؤلفان مرتبة الوسط بين التبسيط الذي تفوت الدّقائق، وبين التمطيط الذي تختلط فيه القشور واللباب معتمدًا على مختار من الآيات، والروايات والنّماذج الأدبية وعُدَّ كحلقة وصل بين ماضي اللغة العربية وحاضرها. فقد أمعنا النظر فى أبوابه المختلفة ووجدناه مناسبًا للدرس والتدريس وجديرًا بالنقد وبالتّدقيق. فنذكر فى هذا المقال خصائص الكتاب ومحاسنه ونقدم بعض المسائل العلميّة، والنقدية في الشّكل والمضون لإكمال الفائدة معتمدين على المنهج الوصفى التّحليلي. والنتائج المهمّة التي توصل إليها البحث هي أنّ هذا الكتاب بكامله يتبع الطريقة القياسية فى تدريس قواعد اللغة العربية، ولكن نرى الكثير من خطوات الطريقة الاستقرائيّة الإيجابيّة في التّدريس ظاهرة فيها، كعرض الأمثلة المتعددة والمنوعة جديدة وقديمة، والرّبط والموازنة بينها لاستنباط القواعد العامة أو تعميم القواعد. فيمكننا أن نعدُّ طريقته الطريقة الوسط أو المتكاملة بين القياسيّة والاستقرائيّة.

الكلمات الفتاحيّة: الصرف، النّحو، كتاب "نحو العربيّة"، محمد الخطيب، سعد مصلوح، الطريقة القياسيّة، الطريقة الاستقرائيّة.

* أستاذ مشارك في جامعة أصفهان- قسم اللغة العربيّة.

Associate Professor at Universityof Isfahan - Department of Arabic Language. Email: Rezanajafi84@yahoo.com

Abstract

The four-volume book "Arabic Syntax" (نحو العربية), co-authored by Dr. Abdul Latif Mohammad Al-Khatib and Dr. Saad Abdul Aziz Maslouh, includes the topics of teaching grammar and syntax in a deductive method. As the authors point out in the introduction, this book ranks middle between strict syntactic rigour and simplification of syntactic rules. The book first mentions the syntactic rule and then expands and explains the syntactic rule with clear examples of verses from the Qur'an and hadiths and eloquent Arabic prose and prose. This book is a link between the old and the new books of Arabic syntax. Carefully in the text of the book and its evidence and exercises, we found that the advantages of the inductive method and providing many and varied examples and the relationship between them and inferring the rule from the proverb have been well observed. Despite the many appreciated form and content advantages, we have mentioned some scientific and formal considerations in this article to supplement the benefit.

Keywords: Syntax, Deductive Method, Inductive Method Mohammad Al-Khatib, Saad Maslouh.

1- المقدمة

1-1- التّعريف بالبحث

اللغة العربيّة أوسع اللغات وأغناها لفظًا وأجملها أسلوبًا، وقد كرّمها الله تعالى بأن أنزل بها كتابه العزيز الذي تكفل بحفظه بقوله: "إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون" (الحجر: 9). فهي لغة القرآن الكريم والدّين الإسلامي الحنيف. فأقبل المسلمون منذ نزول الوحى باللغة العربيّة إلى تعلم قواعدها، وحفظ دقائقها رغبة في فهم القرآن ونصوص الشّريعة وصحةً لواجباتهم الدّينيّة. فبادر العلماء إلى تلبية لهذا الطلب المبارك منذ بزوغ الإسلام إلى تصنيف كتب تعليم اللغة العربيّة وقواعدها للناطقين ولغير الناطقين بها. فظهر فى كلّ عصر وزمن ما يناسب أذهان ذويه وأفكار بنيه، وأذواق أصحاب المؤلفات بداية من القرن الأول إلى القرن الخامس عشر، ولكل وردة رائحة عطرة، وفى كل ورقة كلمة طيبة. ومن أحسن ما صُنّف فى تعليم قواعد اللغة العربيّة فى عصرنا كتاب "نحو العربية» وقد راعى المؤلفان فيه البدء بالسهل إلى الصّعب والقليل إلى الكثير. قد عُرِضت هذه السّلسلة بصورة بسيطة حسب طريقة النّحو الوظيفي من خلال نصوص طبيعيّة أضف إلى أن تكون مستمدة من القرآن والأحاديث الشّريفة؛ لأنّها نصوص حيّة وتستخدم باستمرار وتحفظ فى الذاكرة؛

فتتماشى ورغبات الدارسين الذين يهدفون إلى دراسة القرآن والحديث الشّريف، وتفضيلهم لها على غيرها وليس من خلال قوالب مصطنعة.

1-2- أهداف البحث

يهدف هذا البحث أولًا إلى تعريف كتاب "نحو العربيّة" والمؤلفين، ثم توجيه بعض الملاحظات العلميّة والنقديّة إليه معتمدًا على المنهج الوصفى التّحليلي.

1-3- أسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة عن أسئلة أساسيّة وهي: ما مدى كفاءة هذا الكتاب فى تعليم قواعد اللغة العربيّة، وماهي طريقته فى تعليم قواعد اللغة العربيّة؟ كيف استطاع المؤلفان أن يصبّا القواعد الجافة النّحويّة فى قوالب عصرية؟ ما هو تخطيط هذا الكتاب لتأليف مادة الصّرف والنّحو؟ ما مدى تييسير النّحو وتجديده في هذا الكتاب؟ ما هى الهفوات الشكّليّة والعلميّة التي غفل عنها المؤلفان؟

1-4- خلفيّة البحث

على الرّغم من أنّ طرق تدريس قواعد اللغة العربيّة كثيرة، إلا أنّ هناك طريقتين أساسيتين فيه، وهما الطريقة القياسيّة والطريقة الاستقرائيّة. تقوم الطريقة الأولى على البدء بحفظ القاعدة ثم اتباعها بالأمثلة والشّواهد (مدكور، 1991: 338) وتسمّى أحيانًا طريقة القاعدة **ثم** الأمثلة. ومن المصادر المهمّة لهذه الطّريقة: مبادئ العربيّة، شرح ابن عقيل ومغنى اللبيب، وجامع الدروس العربيّة. والطريقة الثانية الاستقرائيّة أو الاستنباطيّة وتقوم هذه الطريقة على البدء بالأمثلة تشرح، وتناقش ثم تستنبط منها القاعدة؛ مع ذلك هناك طريقة أخرى تسعى إلى الجمع بين الطريقتين القياسيّة والاستقرائيّة وتسمّى بالطّريقة الوسط أو المتكاملة. وكتاب "نحو العربيّة" على الرّغم من أنّه يتبع الطريقة القياسيّة، ولكن يميل بعض الأحيان إلى الطريقة الثالثة.

1-5- التّعرف إلى كتاب نحو العربيّة

نشرت مكتبة دار العروبة للنشر والتّوزيع فى دولة الكويت كتابَ نحو العربيّة فى أربع مجلدات والطبعة الأولى فى سنة 2000م والطبعة الثانية مزيدة منقحّة مخرّجة الأحاديث فى سنة 2004. بدأت صفحات الكتاب بعد صفحة العنوان بكلمة رائعة من مصطفى صادق الرّافعي، وقد أفاد شيخ العربيّة أن المستعمر الأجنبي إذا دخل بلادًا يفسد لغتهم الأمّ ويفرض لغتهم عليهم. فيحكم عليهم ثلاثة أحكام في عمل واحد: حبس لغتهم حبسا مؤبّداً، وقتل ماضيهم محوًا ونسيانًا، وتقيد مستقبلهم فى الأغلال

التي يصنعها لهم. للكتاب مقدمتان بعنوان: بين يدي هذه السلسلة وعنوان: هذا الكتاب. نجد فهرس الموضوعات في آخر كل مجلد وبعد ذكر المراجع المُهمّة.

أمّا ترتيب فصول كتاب نحو العربيّة؛ فهو كترتيب الموضوعات فى ألفية ابن مالك فى الأغلب. فنرى فى المجلد الأول مباحث الكلام؛ والإعراب والبناء في الأسماء والأفعال. ثم تحدث الكتاب عن النّكرة والمعرفة. وبدأ المجلد الثانى بتعريف الجملة الاسميّة والفعليّة وركّز على الاسميّة، وشرح المبتدأ والخبر، والنّواسخ الفعليّة والحرفيّة، أي الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال القلوب، ولا النافية للجنس، والحروف المشبهة بالفعل، والأحرف المشبهة بـ«ليس». طرح في المجلد الثالث الجملة الفعليّة وما يتصل بها من الموضوعات كالفاعل، ونائب الفاعل، والمفعول به، وما يندرج تحته نحو الاشتغال، والنّداء، والنّدبة، والاستغاثة، والتنازع. ثم تحدث عن سائر المنصوبات كالمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والاستثناء، والتّمييز، والحال. بدأ المجلد الرابع بحروف الجر والإضافة، ثم التوابع (النعت، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق). ثم تحدث عن عمل العوامل المشبهة بالفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر. ثم بيّن أسلوب المدح والذم، وأسلوب التّعجب، واسم الفعل. وفي خاتمة الكتاب نرى أنواع الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والتى لا محل لها من الإعراب. وجدير بالذكر أننا نرى أيضًا فى نهاية كل مبحث نحوى فى كلّ المجلدات أبيات ألفية ابن مالك، وتدريبات خاصة لكل قسم، وفي نهاية كل مجلد نماذج اختبار، ونصوصًا عامّة للتّدريب.

1-6- التّعرف إلى المؤلفين

الاستاذ الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب متخصص في النحو والصرف. أستاذ في كلية الآداب جامعة الكويت له عدد من الكتب منها:

- معجم القراءات: (في قراءات القرآن) 11 مجلدًا.
- التفصيل في إعراب التنزيل (15 مجلدًا) مع سعد مصلوح (أستاذ بجامعة الكويت).
- ورجب العلوش (موجّه فنّي في وزارة التربية الكويتيّة).
- التدريب اللغوي مع سعد مصلوح.
- نحو العربية: في 4 أجزاء، مع سعد مصلوح.
- المستقصى في علم التصريف (جزأين).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (تحقيق موسع).
- شرح المفصل لابن يعيش (تحقيق موسع).

- متن ألفية ابن مالكفي النحو (ضبط وتعليق).
- متن ألفية ابن معطي النحوي (ضبط وتعليق، مع سعد مصلوح).
- ابن يعيش وشرح المفصل (رسالة ماجستير).
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - رسالة دكتوراة في 3 أجزاء (دراسة نحوية صرفية صوتية).
- أبو حيان الأندلسي (دراسة عنه وعن البحر المحيط).
- أصول الإملاء.
- مختصر الخطيب في علم التّصريف للمبتدئين.

الأستاذ الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح: ولد العام 1943م من مواليد منسفيس في محافظة المنيا، باحث لغوي ومترجم مصري متخصص في اللسانيات، حاصل على جائزة الشيخ زايد للكتاب في الترجمة العام 2009. حصل على ليسانس في اللغة العربيّة والدراسات الإسلامية من كلية دار العلوم جامعة القاهرة 1963 وعلى الماجستير من نفس الكلية 1968 والدكتوراه من جامعة موسكو 1975. عمل عميدًا في كلية دار العلوم 1964، فمدرسًا مساعدًا، فمدرسًا 1975 بعدها أستاذًا مساعدًا 1980، ثم أستاذًا في كليّة الآداب فرع بني سويف 1992، وقد عمل أثناء ذلك أستاذًا مشاركًا في كليّة الآداب في جامعة الملك عبد العزيز1980، وخبيرًا في معهد الخرطوم الدّولي للغة العربيّة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ثم أستاذًا في كلية تربية الأساسيّة في دولة الكويت، حاليًّا أستاذ في كلية الآداب جامعة الكويت. له عدد من الكتب منها:

- الشّاعر والكلمة.
- مدخل إلى التّصوير الطيفي للكلام.
- دراسة السّمع والكلام: صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك.
- حازم القرطاجني: ونظرية المحاكاة والتّخييل في الشعر.
- المسلمون بين المطرقة والسندان.
- الشّعر العربي الحديث.
- دراسات نقديّة في اللسانيات المعاصرة.
- الأسلوب - في النّص الأدبي.
- في البلاغة العربيّة والأسلوبيّات اللسانيّة.
- في النّقد اللساني: دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف.
- في النّص الأدبي: دراسات أسلوبيّة إحصائيّة.
- نحو العربيّة (بالاشتراك مع عبد اللطيف الخطيب).
- التّدريب اللغوي (بالاشتراك مع عبد اللطيف الخطيب).

2- النّقد والدّراسة

2-1- ميزات الكتاب

يدرك القارئ أن ترتيب مباحث الكتاب حسب ترتيب قواعد أرجوزة ابن مالك. بدأ كل بحث بعنوان خاص فالمبحث الأوّل: الكلام وأقسامه ولكن لم يذكر لبقية مباحث الكتب الأربعة غير المبحث الأول رقم المبحث. يبدأ كل بحث صرفي أو نحوي بطرح الموضوع بصورة مناسبة كاملة دقيقة. ثم يلحق بكل بابٍ أبياتَ ألفية ابن مالك، وهذا أمر جيد وضروري لتعليم القواعد لترغيب الطلاب إلى حفظ القواعد الصرفيّة أو النّحوية فى ذاكرتهم عن طريق النّظم العربي كعادة القدماء فى تعليم أي فن من الفنون. جمع الكتاب لكل مبحث نصوصًا للتّدريب، وهذه النصوص من آيات الذكر الحكيم والأحاديث النّبويّة والأدب العربي نظمًا ونثرًا. كما استشهد الأستاذان لكل قاعدة نحوية بالآيات القرآنيّة، والمأثور من الأحاديث والأبيات الشّعريّة. نرى فى نهاية بعض الكتب نماذجَ مِن اختبارات. مستوى شامل للقواعد المطروحة؛ يشمل القارئ المبتدئ والطالب المنتهي والباحث المشتهي. عنوان الكتاب: «نحو العربيّة» والمراد منه النّحو بمعنى العام الذى يحتوي على القواعد الصرفيّة والنّحويّة، لا النّحو بمعناه الخاص والمصطلح. وبما أنَّ للمؤلفين مؤلفات أخرى أيضًا فى علم الصرف، والتّصريف فمجال القواعد الصرفيّة فيهما أجدر وأليق. الطالب المعاصر لا يتحمّل المزج بين الصرف والنّحو فى كتاب واحد. وذكرت في نهاية كل مبحث نحوي نصوص للتدريب وأحيانًا نماذج للإعراب.

2-2- الملاحظات النقديّة: بعد إمعان النظر في هذا المؤلف النحوي، جمعنا ملاحظات نقديّة وتبيّن ما يلي:

1- في ذكر المصطلح الصرفي والنّحوي

(**صرفيّة: استعمال المصطلح الغلط للفعل المعلوم والفعل المجهول**) للفعل المجهول عدة مصطلحات، منها «ما لم يسمّ فاعله» ومنها «الفعل المبني للمفعول». ونرى في بعض الكتب التعليميّة للنّحو أنّ أصحابها قد خلطوا بين مصطلَحينِ مِن هذه المصطلحات وصنعوا مصطلحًا آخر غير صحيح. فيقولون للفعل المعلوم: «الفعل المبني للمعلوم»، وللفعل المجهول: «المبني للمجهول»، وهذا غير صواب. الفعل المعلوم هو «المبني للفاعل»، والفعل المجهول هو «المبني للمفعول». وعبارة المؤلفين فى صفحة 175 من المجلد الأول هي: «ودخولها على الفعل الدّال على المتكلم «المبني للمعلوم» قليل نحو «لا أخرج»». وفي صفحة 39 من المجلد الثالث: «الفاعل هو اسم أُسند إليه فعلٌ تامّ على صيغة «المبني للمعلوم» و...». وفى صفحة 135 من المجلد الثالث:

«مرّ الركب بمدينة: مرّ «فعل مبني للمعلوم» (نجفي 1395: 96/1).

(**نحويّة: ذكر مصطلح جديد غير مشهور في المبتدأ الوصفي**) ذكر المؤلفان فى صفحة 69 من المجلد الثاني: «المبتدأ الوصف» والمشهور بين النّحاة تقسيم المبتدأ إلى اسمي ووصفي، ومصطلح المبتدأ الوصف وإن كان من جهة الأدبيّة لا بأس به، ولكن مصطلح غير مشهور وغير مأنوس (ابن عقيل 1: 47).

2- في تعريف المفاهيم الصرفيّة والنّحويّة

(**صرفيّة: خطأ في ذكر تعريف بناء الفعل الماضي للمجهول**) ذكر المؤلفان في صفحة 125 من المجلد الثالث في بناء الفعل الماضي للمفعول: «أن يضم أوّله ويكسر ما قبل آخره» وهذا التعريف غير شامل، بل نقول: إذا صيغَ المجهولُ منَ الماضي يُكسَر ما قبل آخره ويُضمُّ كُلّ مُتحرّك قبلَه، نحو: أكَلَ: أُكِلَ، أرْسَلَ: أُرْسِلَ، اِفْتَتَحَ: أُفْتُتِحَ، اِسْتَخْرَجَ: أُسْتُخْرِجَ. وإذا صيغَ من المضارع يُفتَح ما قبل آخره ويُضَمّ حرفُ المضارع، نحو: يَأْكُلُ: يُؤكَلُ، يُرسِلُ: يُرسَلُ، يَفْتَتِحُ: يُفْتَتَحُ، يَسْتَخْرِجُ: يُسْتَخْرَجُ. يُصَاغُ الأمرُ المجهول من المضارع المجهول، إلا أنَّه تُزاد اللام في أوّل كلّ الصيغة نحو: يُذْكَرُ: لِيُذْكَرْ، تُذْكَرُ: لِتُذْكَرْ، تُذْكَرُ: لِتُذْكَرْ، أُذْكَرُ: لأُذْكَر، نُذْكَرُ: لِنُذْكَرْ (نجفى 1395: 84/1).

(**صرفيّة: خطأ في تعريف اسم المصدر**) ذكر المؤلفان في صفحة 220 من المجلد الثالث: «اسم المصدر ما كانت أحرفه أقل من أحرف مصدر الفعل». هذا الحدّ لاسم المصدر غير جامع وغير مانع. فقتال أحرفه أقل من المقاتلة وليس باسم مصدر، بل هو مصدر. والتّعريف الذي نراه وافيًا ما جاء في شرح ابن عقيل إذ قال: والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا مِن بعض ما في فعله من دون تعويض كعطاء، ونحو قتال فإنّه مصدر قاتل وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، ولكن خلا منها لفظًا ولم يخل منها تقديرًا. ونحو عدة فإنّه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوّض عنها التاء. (ابن عقيل 2: 68).

3- في ذكر المثال

(**صرفيّة: خطأ في ذكر المثال للبناء على الضم وذكر ما فيه الخلاف دون تبيين الخلاف**) ذكر المؤلفان فى صفحة 40 من المجلد الأول: «لعلامة ضم البناء ثلاثة مواضع: الضمائر نحو «هم»، وبعض الظروف نحو «حيث» و«منذ»، والفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة نحو «كتبوا». هذا وإنّ ضمير «هم» من دون أي خلاف مبني على السكون وكلمة بسيطة؛ وليس شأنه

كشأن الضمائر المنفصلة المنصوبة نحو «إيّاه» فنجد بين النّحاة رأيين في تركيبها أو بساطتها ومِن الأفضل للكتب التّعليميّة أن يذكر الموضع الذى لا خلاف فيه. وأيضًا لـ«مذ» و«منذ» استعمالان: حرفي واسمي (ابن هشام 1950: 38).

(**صرفيّة: خطأ في ذكر المثال لما يلحق بالمثنى**) وفي مبحث المثنى وما لحق به في الصفحة الـ 83، تناولًا فى الفائدة ألفاظًا تشبه المثنى وليست بمثناة فى الحقيقة؛ إذ شرط التثنية مفقود ومن ذلك كلمة «كرتَين» فى قوله تعالى: ﴿ثم ارجع البصر كرتَين﴾ وشرحًا أنّه ليس المراد كَرّتين اثنتين وإنّما المراد التكثير وهو كرات؛ لأنّ البصر لا ينقلب خاسئًا حسيرًا من كرتين بل من كرات. وهذا من جهة البلاغة كلام صحيح وفهم دقيق ومطابق لرأي المفسرين بهذا الصدد، ولكن من الناحية الصرفيّة هذه الكلمة مثناة ولا غير وليست بالملحقة. وبما أن شروط المثنى فى لفظ «كرتين» موجودة لم يذكر المفسرون والصّرفيون والمعربون هذه الكلمة فى عداد الملحقات بالمثنى (ابن عقيل 1953: 138/1)

(**نحويّة: خطأ في ذكر المثال لمسوغات الابتداء بالنّكرة**) ذكر المؤلفان فى صفحة 28 من المجلد الثاني: «من مسوغات الإبتداء بالنّكرة أن يعطف على النكرة نكرة أخرى موصوفة أو بالعكس نحو: مقال وخطبة بليغة فى الكتاب ومن العكس قوله تعالى: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾. ولا شك أنّ العكس لا يدخل تحت هذا المسوغ أي الرقم الخامس عشر، بل تحت الرقم الثالث إذ أتى الكتاب هناك بمثال: «قول معروف وصدقة» (ابن عقيل 1: 144)

(**نحويّة: النقص في المثال**) ذكر المؤلفان في صفحة 125 من المجلد الثاني: «في قولهم: «إمّا أنت ذا علم تتكبر» حذفت كان وبقي اسمها أنت وذا علم خبر». هذا مثال جيد لهذا الباب أي باب حذف كان وبقاء اسمها وخبرها، وهذا المثال يشبه مثال ابن مالك وقد قال: أمّا أنت براً فاقترب. ويشبه البيت المستشهد به في كتب النّحو في هذا المجال وهو:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع

ولكن الفاء في المثالين المشهورين موجود وفي مثال الكتاب غير مذكور (ابن عقيل 2: 29).

(**صرفيّة: خطأ في ذكر المثال لاسم الجمع**) ذكر المؤلفان في صفحة 55 من المجلد الثالث: آيتين لمطابقة اسم الجمع والفعل وهما: «وقال نسوة في المدينة...» و«قالَت الأعراب آمنا». وقد أصابا في المثال

الأول؛ لأنّ نسوة اسم جمع من دون أيّ ريب، ولكن «الأعراب» اسم جنس جمعي والفرق بينهما واضح. قد قسم النُّحاة اسم الجنس إلى إفرادي نحو رجل، وجمعي. واسم جنس جمعي هو ما يختلف عن مفرده بالتّاء المدورة أو الياء المشددة، نحو عرب عربيّ، إعراب إعرابيّ وشجر شجرة، زيتون زيتونة (ابن عقيل 1: 25).

(**نحويّة: خطأ في ذكر المثال للحال الجامدة**) ذكر المؤلفان في صفحة 381 من المجلد الثالث: «قد يأتي الحال جامدًا إذا أمكن تأويله بمشتق ويكون ذلك في الحالات الآتية: أن يدل الحال على سعر، نحو: بعته ثوبًا بدينار ثوبًا حال والتّقدير مسعرًا كل ثوب بدينار». والذي هو المراد أن يكون اللفظ الجامد نفسه يدل على الأوزان نحو مدّ وصاع وغيرهما كما نرى في كتب النحو. قال ابن عقيل: يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو بع مدًّا بدرهم فمدًّا حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعته مسعرًا كلّ مدٍّ بدرهم (ابن عقيل 2: 246).

(**نحويّة: خطأ في ذكر المثال للبدل التفصيلي**) في الصفحة 215 من المجلد الرابع: «البدل التفصيلي: منه قوله تعالى: ﴿فجعل منه الزوجين الذّكر والأنثى﴾ قوله الذّكر وما عطف عليه بدل تفصيلي مِن الزّوجين». فنقول الذي هو البدل في قوله تعالى هو الذّكر وما عطف عليه يُسمّى بالمعطوف وليس بدلا.

(**نحويّة: خطأ في ذكر المثال للجملة الاستئنافية**) في الصفحة 428 من المجلد الرابع: «الجملة الاستئنافيّة ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿أم حسبت أنّ أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبًا﴾ (الكهف 18، 9)» ولا شك أنّ «أم» هنا حرف عطف وابن فارس عدَّ «أم» في الآية الإضرابيّة أي بمعنى بل (ابن فارس 1: 88).

4 - في بيان الإعراب:

(**نحويّة: خطأ في إعراب المعطوف**) ذكر المؤلفان في صفحة 254 من المجلد الثالث: في باب المفعول فيه: «جاء الاسمان: الليل والنهار في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ (الفرقان 25، 62) منصوبين على المفعوليّة وليسا بظرفَين». والذي هو مفعول في الآية اللّيل وكلمة النهار لا تكون إلّا معطوفًا وليست بمفعول في صناعة الإعراب. وأيضًا في صفحة 266 من المجلد الثالث في إعراب قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ (الحاقة 7، 69): ذكر أنّ لفظا سبع وثمانية منصوبَين؛ لأنّهما نائبان عن الظرف. وأقول والذي هو منصوب على إنّه نائب عن الظرف هو لفظ سبع وحده وكلمة ثمانية لا تكون إلّا

معطوفًا. وفي صفحة 277 من المجلد الثالث في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِم بَطَرًا وَرِئَاء﴾ (الأنفال 8، 45) قالا: فإنّ المصدرَين بطرا ورئاء مصدران قلبيان منصوبان» أي أنهما مفعول له والذي هو معتبر في صناعة النّحو أنّ لفظ الأول مفعول له والثاني هو معطوف.

(**نحويّة: خطأ في وجوه الإعراب لأسماء الجهات الستة**) ذكر المؤلفان في صفحة 265 من المجلد الثالث: «قطع قبل وبعد وتحت وفوق عن الإضافة يؤدي إلى بناءها على الضم». وليس الأمر كذلك، بل لهذه الظروف عند قطع الإضافة حالتان: الإعراب والبناء. فالإعراب أنّ حذف المضاف إليه، ونوي لفظه نصًّا لحاجة تدعو إليه؛ نحو: أهدى إلىّ كتاب أدب، وكتاب تاريخ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قبلَ؛ ويحذف المضاف إليه وينوى معناه لحاجة تدعو إليه؛ فيكون الظرف مبنيّا على الضم في محل نصب على الظرفية، كقوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾ (عباس حسن 4: 145).

(**نحويّة: خطأ في إعراب المصدر المؤول**) ذكر المؤلفان في صفحة 285 من المجلد الثالث: في وقوع المصدر المؤول من أن والفعل مفعولًا له: «يقع المصدرالمؤول من أن والفعل مفعولًا له في مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِك السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولا**﴾، وتقديره لئلا تزولا أي لعدم زوالها ويقدّرها البصريون على حذف مضاف أي كراهة أن تزولا». في الحقيقة هذا الإعراب لـ «أن تزولا» مطابق لما في كتب الإعراب والتفاسير الأدبية، والحق أن نقول أن تزولا في محل الجر بحرف الجر المحذوف أو بالاضافة وليس مفعولًا له.

(**نحويّة: خطأ في إعراب الكلمة**) ذكر المؤلفان في صفحة 399 من المجلد الثالث: في إعراب لفظ القرآن في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ عَرَبِيًّا**﴾ «هو حال موطئة» والّذي يجد الباحث من أمثلة الحال الموطئة أنّها يجب أن تكون جامدًا غير مصدري والقرآن مصدر ويصلح أن يكون نفسه حالًا موصوفة. كما نرى في مثال القرطبي إذ قال: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْطِئَةً لِلْحَالِ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا» (القرطبى 9: 118) وذكر البيضاوى: أو حال لأنّه مصدر بمعنى مفعول، وعَرَبِيًّا صفة (البيضاوى 3: 154).

5 - في بيان الوجوه والأقسام

(**صرفيّة: عدم ذكر جميع وجوه بناء الفعل على السكون**) ذكر المؤلفان فى صفحة 39 من المجلد الأول سبعة مواضع للبناء على السكون في الأسماء المبنية وموضعًا واحدًا للفعل المبنى وهو فعل الأمر للمخاطب، بينما ينبغي أنْ يذكر أيضًا الفعل الماضي من الصّيغة السادسة حتّى الرابعة

عشر، نحو «كتبن» إلى «كتبنا» (ابن هشام 1950: 36).

(**صرفيّة: عدم ذكر الوجوه المختلفة للفعل المتعدي**) ذكر المؤلفان فى صفحة 159 مِن المجلد الأول أنّ «أن» تضمر جوازًا عند وقوعها بعد اللّام الزائدة وذلك كقوله تعالى: ﴿وأمرنا لنُسلمَ لرب العالمين﴾. ثم أشارا إلى أنّ اللام هيهنا زائدة لتقوية الكلام وليست للتعليل؛ لأنّ الفعل «أمر» يتعدى بنفسه. ومعلوم أن أمر تعدية الأفعال ولزومها أمر مشتبه عند الطلاب؛ لأنّنا نجد الأفعال بعد تقسيمها إلى اللازم والمتعدي ينقسم المتعدي منها إلى عدة أقسام: المتعدي بنفسه، والمتعدي بحرف الجر، والمتعدى إلى مفعولين، والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، والمتعدي بنفسه وبحرف الجر. فقولهما: لأنّ الفعل «أمر» يتعدّى بنفسه فيه نوع من الغموض وللطالب أن يسأل أي نوع من المتعدي؟ إذا كان من المتعدي إلى مفعول واحد، ففعل أمرنا مجهول والمفعول صار نائبًا للفاعل ولا يحتاج إلى مفعول آخر. فمن اللازم أن نعيّن أنَّ فعل «أمر» له استعمالان يتعدى بنفسه وبحرف الجرّ وهو الباء وأيضًا ربما يتعدى إلى مفعولين. يقال: «أمره به» و«أمره إيّاه» (مصطفى مادة أمر).

(**صرفيّة: عدم ذكر جميع أقسام الفعل المتعدي**) قسّم المؤلفان في صفحة 16 من المجلد الثالث الفعل المتعدي إلى أربعة أضرب: المتعدي إلى مفعول واحد، والمتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والمتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل. حبّذا لو ذكرا القسمين الآخرَين للفعل المتعدي وهما أيضًا كثير الاستعمال في اللغة العربيّة: ﴿**لو تليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا**﴾ (الأنفال 8، 2) وهما: الفعل المتعدي بحرف الجر نحو: «مررت به وسلمت عليه»، والمتعدى بنفسه وبحرف الجر نحو: «أمرته بالجهاد وأدّيتُ الأمانة إلى أهلِها» (نجفي 1395: 67/1).

(**صرفيّة: عدم ذكر جميع حالات الفعل اللازم**) ذكر المؤلفان في صفحة 19 من المجلد الثالث سبعة من حالات الفعل اللّازم فقط ولم يذكرا سائر الحالات وأقول بعض علامات الفعل اللازم يرجع إلى اللفظ وبعضها يرجع إلى المعنى. فالفعل يكون لازمًا إذا دَلَّ على: غريزةٍ أو طبعٍ أو سجيّة دائمَة في الفاعل، نحو: شَجُعَ وجَبُنَ، حَسُنَ، قَبُحَ. أو هَيئَةٍ، نحو: طَالَ أو قَصُرَ. أو لَونٍ، نحو: زَرِقَ ودَكِنَ أَدِمَ أو عَيبٍ أو حِليةٍ، نحو: عَورِ الرَّجُلُ، نجلتِ العَينُ، عَرِجَ، صَلِعَ، كحِلَ. أو نِظافَة أو دَنَسٍ، نحو: طَهُرَ أو قَذِرَ، دَنِسَ، وَسِخَ، نَجِسَ. أو حَالَةٍ طَارئةٍ ـ عَرَض ـ نحو: مَرِضَ، نَشَطَ، فَرِحَ، شَبِعَ، عَطِشَ، كسِلَ. أو خُلوٍّ أو امتلَاءٍ، نحو: فَرَغَ و شَبِعَ. أو كان مطاوعًا لفعل متعدٍ إلى مفعول واحد نحو: فتحتُه فَانْفَتَحَ، مدّ وامتدّ. أو فَعُلَ، نحو: حَسُنَ و

شَرفَ، كمُلَ، جَمُلَ. أو كانَ على وزن انْفعَلَ، نحو: انْكَسَرَ وانْشَقَّ، انطَلَقَ، اندَفَعَ. أو اِفْعَلَّ، نحو: إحْمَرَّ وإغْبَرَّ، إزورَّ، إصفرَّ. أو إفْعَالَّ، نحو: إدْهَامَّ وإزْوَارَّ، إبياضَّ، إسوادَّ. أو تَفَعْلَلَ، نحو: تَدَحْرَجَ وتَزَلْزَلَ. أو إفْعَلَلَّ، نحو: إقْشَعَرَّ و٧ إطْمَأنَّ، إشمأزَّ، إشرأبَّ. أو إفْعَنْلَلَ، نحو: إحْرَنْجَمَ وإقْعَنْسَسَ (نجفى 1395: 85/1).

(**صرفيّة: عدم ذكر الأقسام جميعها للمضارع المجهول**) ذكر المؤلفان في صفحة 127 من المجلد الثالث جدولًا لبيان الصّور التي تنشأ عن تغييرات الفعل المضارع المجهول، وذكرا الفعل الصحيح بأقسامه والفعل المعتل أيضًا بأقسامه ولا نرى أمثلة للفعل المزيد كما جاء في الجدول السّابق للفعل الماضي المجهول.

(**نحويّة: عدم ذكر جميع الوجوه**) ذكر المؤلفان في صفحة 190 مِن المجلد الثالث: أحكام المنادى المضاف إلى ياء النّفس، ولم يذكرا صراحة الأوجه الخمسة التي ذكرها ابن مالك بقوله:

واجعل منادى صحّ إن يضف لـ يا	كعبدِ عبدى عبدَ عبدا عبديا

واكتفيا ببعض الوجوه. وأيضًا في صفحة 193 من المجلد الثالث. وجوه نداء في أب و أُمّ غير جامع.

(**صرفيّة: عدم تبيين معاني «من» الجارة**) في الصفحة 19 من المجلد الرابع ذكر المؤلفان عدة معان لـ مِن الجارة ولم يذكر الفرق بين السببيّة والتّعليليّة مع أن بينهما قرب واضح.

(**صرفيّة: ذكر معنى قليل الاستعمال لعن**) في الصفحة 28 من المجلد الرابع ذكرا بعض المعاني قليلة الاستعمال لحرف الجر «عن» منها أن عن تأتي بمعنى «في» والاستشهاد بقول الأعشى: ولا تك عَن حملِ الرّباعة وانيًا أي في حمل الرّباعة. ولكن نجد الخطأ في العنوان: بمعنى عن.

6 - في بيان التّقدير والتّأويل

(**نحويّة: الخطأ في تقدير الكلام**) ذكر المؤلفان في صفحة 101 من المجلد الثالث في إعراب «إيّاك النّفاق» «إياك» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره احذر والنّفاق منصوب على نزع الخافض» والأفضل كما ذكر الكثير من النّحاة والمعربين أن نعربهما مفعولين لفعل مقدّر وهو: أُحذّرك النفاق. كقوله تعالى: ﴿**يحذركم اللّه نفسه**﴾ (آل‌عمران 3، 28) والمنصوب بنزع الخافض عند الجمهور يتوقّف على السّماع.

(**نحويّة: خطأ في تقدير المتعلق**) ذكر المؤلفان في صفحة 377 من المجلد الثالث: في تقدير آية ﴿**لَهُمْ دارالسلاَمِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾ (الانعام 6، 127) والتقدير في الآية الأولى حاصلةٌ

عند ربّهم» وبما أنّ الظرف مع متعلقه حال فالتقدير الصحيح حاصلةً عند ربهم.

(**نحويّة: خطأ في تأويل الحال المعرفة**) ذكر المؤلفان في صفحة 377 من المجلد الثالث: «مذهب أهل البصرة أنّ الأول فالأول اسمان في تأويل نكرة أي مترتبين ولذا صحّ مجيئه حالا». ولكن حسب ما جاء في التّفاسير وكتب النحو والإعراب الحال هو الأول. قال المبرد: وَذَلِك قَوْلك: أدخُلُوا الأول فَالْأول، وادخلوا رجلًا رجلًا، تَأْوِيله أدخُلُوا وَاحِدًا بعد وَاحِد. فَأَمّا الأول فَإِنَّمَا انتصب على الْحَال وَفِيه الْألف وَاللَّام» (المبرد 2، 271). وقال ابن هشام: نحو: «أدخلوا الأول فالأول». «الأول» حال من الواو في أدخلوا». فالأول «عطف عليه» (نجار، 2001: 183/1)، «أدخلوا الأول فالأول» أي: مترتبين، و: «جاؤوا... العراك، أي: معتركة». «الأول» حال من الواو في «ادخلوا...» و«الأول» الثاني معطوف بالفاء على سابقه (ابن هشام، 1961: 257)

7 - في بيان التّقسيم والتّفريق بين الوجوه والأقسام

(**نحويّة: خطأ في تقسيم جملة الصلة**) في الصّفحة 439 من المجلد الرابع: من أقسام الجمل التي لا محل لها من الإعراب جملة الصّلة: «وهي الجملة التي تقع صلة الموصول اسمي أو موصول حرفي. من صلة الموصول الاسمى قوله تعالى: ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾. ومن صلة الموصول الحرفي قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ ولا شك أنّ صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب، وللموصول الحرفي محل من الإعراب حسب موقعه في الكلام.

(**اختلاط النّحو بالبلاغة في خروج الأمر والنهي من معناه الأصلي**) ذكر المؤلفان فى صفحة 169 من المجلد الأول «أن الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا أربعة وهي: «لم، ولما، ولام الأمر والدعاء، ولا النّهي والدّعاء». أظن أنّ ذكر الدّعاء بعد لام الأمر ولا النّاهية خلط بين النحو والبلاغة؛ لأنّ الطالب في علم المعاني يتعلم خروج الأمر والنّهي عن معناهما الحقيقي ومن تلك المعاني المجازيّة الدّعاء ولاحاجة لذكره ههنا. فخروج الأمر والنّهي إلى معان مجازيّة غير الدّعاء كثير كالالتماس، والنُّصح والإرشاد، والتمنى، والتّعجيز، والإباحة، والتّخيير، والتّهديد، والتّعب، والدوام، والاعتبار، والتكوين، والتّحقير، والتّحسير، والخبر. وموضع هذا الموضوع في علم البلاغة (نجفى 1392: 25/1).

(**نحويّة: عدم ذكر الجواز والأرجح من الرأيين في نوع «أن» بعد أفعال الظن والرجحان**) ذكر المؤلفان فى صفحة الـ 154 من المجلد الأول «أنه إذا وقعت «أن» بعد فعل يدل على الظن أو الرّجحان جاز فى

الفعل بعدها وجهان: النصب بـ«أن» والرفع على جعل «أن» مخففة كقوله تعالى: «وحسبوا أن لا تكون فتنة» ولم يذكر سبب الجواز والأرجح من الأمرَين. وكثيرًا ما يسأل الطلاب عندما نذكر جواز الأمرين فى مسألة سببَ الجواز والأرجح من الرأيين. ونرى ابن هشام قد ذكر السّبب وأرجح القولين بالتفصيل فقال: فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على إجراء الظن مجرى العلم. فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها، والتقدير: ﴿**وحسبوا أنّها لا تكون فتنة**﴾؛ ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزّله منزلة العلم والنصب هو الأرجح. فلهذا أجمعوا على النصب في نحو: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ**» (**آل‌عمران 3، 142**)، و«**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا**» (**التوبة 9، 16**)، و«**أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا**﴾ (العنكبوت 29، 2). ويؤيد القراءة الأولى أيضًا قوله تعالى: ﴿**أَ يَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ**﴾(القيامة 75، 3)، و﴿**أَ يَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ**﴾ (البلد 90، 5)، و﴿**أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ**﴾ (البلد 90، 7). ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة إذ لا يدخل النّاصب على ناصب آخر ولا على جازم (ابن هشام 314/1).

(**نحويّة: خطأ في ذكر أنواع المشبة بالمفعول به**) ذكر المؤلفان في صفحة 99 من المجلد الثالث: «المشبهات بالمفعول به هنا كثلاثة أبواب، وهيَ: الإغراء والتحذير والاختصاص». فنقول: في الحقيقة منصوب هذه الأبواب مفعول به لفعل محذوف وليس المنصوب شبيها بالمفعول، بل المفعول نفسه، ولكن المفعول الذي حذف عامله ويدخل تحت هذا الباب أيضًا الاشتغال والمنادى. فالمشغول عنه المنصوب والمنادى أيضًا حذف عاملهما (ابن عقيل 1: 211).

(**صرفيّة: خطأ في التفريق بين المشبهة والمبالغة**) عدَّ المؤلفان في صفحة 380 من المجلد الثالث: «لفظ صعق في قوله تعالى: ﴿**وخرّ موسى صعِقًا**﴾، حالًا صيغة مبالغة». فنقول وزن فَعِل مشترك بين الصفة المشبهة واسم المبالغة. أوزان الصفة المشبهة في الكتب الصرفية هى: فَعَل، فَعْل، فَعُل، فِعْل، فِعَل، فُعُل، فُعَل، فُعْل، **فَعِل**، فِعَّل، فَعال، فِعال، فُعال، فَعيل، فَيْعِل، فَيعَل، أفعل، فَعُول، فَاعل، فَعلان. نحو: حَسَن، سَهْل، يَقُظ، بِكْر، زِيَم، كُفُو، حُطم، حُلْو، خَشِن، إمَّر، جَبَان، حِرَان، شُجَاع، كريم، سيّد، فَيصَل، وَقور، طَاهر، عَطشان. واوزان اسم المبالغة هى: فَعّال، فَعول، مِفعال، مِفعَل، مِفعِيل، فِعّيل، فُعَلَة، فَعِيل فَعِل، فاعول، فَيعول، فَعال نحو: عَلَّام، شَكور، كمِعطاء، مِفَرّ، مِسكِين، صِدّيق، هُمَزَة، سَميع، حَذِر، فَارُوق، قيّوم، فَسَاق. ولكن في الآية صعق صفة مشبهة.

(**نحويّة: خطأ في تبيين الحال المؤسسة واللازمة**) ذكر المؤلفان في صفحة 395 من المجلد الثالث: في أنواع الحال: «الحال المؤسسة وتسمى أيضًا المبينة واللازمة والملازمة وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها فهى تؤسس معنى جديدًا ينضاف إلى ما تدل عليه الجملة، بل إنها تكون أحيانًا في حكم العمدة الذي لا تتم فائدة الكلام إلّا به». هناك فرق شاسع بين الحال المؤسسة والحال اللازمة. الحال المبيّنة اصطلاحًا: هي الحال المؤسّسة؛ لأنّها تفيد معنى جديدًا لا يستفاد من دونها (الخطيب 1: 444). والحال اللازمة: كما يقول ابن هشام نصًّا هي ما جاءت دالة على وصف ثابت، كقول الله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلا**﴾ (الأنعام 6، 114) أي «مبينا» وقول العرب: «خَلَقَ اللّٰهُ الزرافةَ يَديْهَا أطْوَلَ من رجليها» (عبد محمد، 2010: 462/1).

8 - في بيان الترتيب

(**نحويّة: عدم مراعاة الترتيب في ذكر الإعراب الظاهري والمحلي**) ذكر المؤلفان فى صفحة 75 من المجلد الثاني: «بحسبك رضا والديك»، «بحسبك» الباء حرف جر زائد وحسب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد». إذا كان للفظ إعرابان: ظاهري ومحلي وذكر الإعراب الظاهري يأتي مقدّمًا فنقول: «حسب» مجرور بالكسرة الظاهرة ومبتدأ ومرفوع محلا.

(**نحويّة: عدم مراعاة الترتيب في شرح الإعراب الظاهرى والمحلي**) ذكر المؤلفان فى صفحة 164 من المجلد الثاني أيضًا: في إعراب البيت التالي:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

«بمغن» الباء حرف جر زائد، «مغن» خبر «لا» منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل لحركة حرف الجر الزائد». والصحيح: «مغن» مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لجريان القواعد الصرفيّة وهو منصوب محلًا خبر لا المشبهة بـ«ليس».

(**صرفيّة ونحويّة: خطأ في ترتيب مراحل تحويل الفعل المعلوم إلى المجهول في الجملة**) ذكر المؤلفان في صفحة 116 من المجلد الثالث لطريقة تحويل الجملة من الإسناد إلى الفاعل للإسناد إلى النائب عن الفاعل طرقًا ثلاثة وهي: حذف الفاعل، تغيير صورة الفعل مع نائب الفاعل، ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه. ويمكن أنْ نعبّر عن هذه القاعدة بهذه العبارات ونذكر أمثلة والقصد واحد:

1. حذفُ الفاعل و نِيابة المفعول به أو غيره عنِ الفاعل.
2. تغييرُ بِنيَة الفعل المعلوم إلى الفعل المجهول.
3. مطابَقةُ الفعل المجهول مع نائب الفاعل في الإعراب والعدد والجنس، نحو:

اِنْتَقَدَ الأدِيبُ الشّعرَ ← أُنْتُقِدَ الشّعرُ.
رَفَعَ اللّه السَّماءَ ← رُفِعَتِ السَّماءُ، حَشَرَ اللّهُ الوُحُوشَ ← حُشِرَتِ الوُحُوشُ، نَالَ الطَّالِبُ الشَّهَادةَ ← نِيلَتِ الشَّهَادَةُ ‹نجفي، 1395: 35/1).

9 - في الاستنباط

‹**نحويّة: عدم ذكر نوع الحرف الجار**› ذكر المؤلفان في صفحة 79 من المجلد الثاني: في إعراب البيت:

لنا جبل يعلو الجبال مشرف ... فنحن بأعلى فرعه المتطاول

"فنحن الفاء تعليليّة، نحن ضمير مبني على الضم في محل رفع مبتدأ... وجملة فنحن بأعلى... استئنافيّة لا محلَّ لها من الإعراب " إنّ لحروف المعاني أسماء ومعاني. إذا كنا بصدد إعراب العبارة فذكر اسم الحروف المعاني أولى مِن معناها. فكثيرًا ما نرى المعربين والطلاب يشيرون إلى معنى الحرف ولا يحددون نوعه. على سبيل المثال يذكرون: أنّ اللّام للتعليل ولا شك أنّ اللّام حرفُ جرّ يفيد التعليل. فى البيت عدّا الجملة استئنافيّة ولم يحددا نوع الفاء، بل ذكرا أنها تفيد التّعليل.

‹**صرفيّة: اعتبار الفعل الناقص تامًا**› ذكر المؤلّفان في صفحة 114 من المجلد الثاني في إعراب عبارة «أصبحنا وأصبح الملك لله»: «إنّا دخلنا في وقت الصباح منقادين لله خاضعين لمشيته أي إنّ الفعل هنا تام وضمير الرفع «نا» والملك كلاهما فاعل لـ أصبح». فاصابا إذ عدّا فعل أصبحنا فعلًا تامًّا، ولكن أظنّ أنّهما مخطئان في جعل أصبح فعلًا تامًّا؛ لأنّه كما نفهمُ مِن المعنى لا يتمّ معناها بعد إتيان المرفوعِ بَل يَحتاج إلى خبر وهو لله.

‹**صرفيّة: الاستنباط الخاطئ**› ذكر المؤلفان في صفحة 131 من المجلد الثاني: «ومن خصائص كان أنه يجوز حذف النون من مضارعها ناقصة كانت أو تامة». فنقول من إطلاق كلام ابن مالك إذ قال:

ومن مضارع لـ كان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم

يمكن أن نفهم أنّ هذه القاعدة أي جواز حذف نون كان بشرائط تشمل كان ناقصة أو تامة، ولكن لم يذكر أحد مولفي كتب النحو مثالًا لـ كان التّامة ‹ابن هشام 1961: 78).

‹**صرفيّة: خطأ في اعتبار الضمائر**

مركبة) ذكر المؤلفان في صفحة 356 من المجلد الثاني: في اعراب قوله تعالى: ﴿**كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات**﴾: «المفعول الأول هو ضمير النصب الهاء». وأيضًا في صفحة 359 من المجلد الثاني على سبيل المثال. لا شك أنّنا نجد أقوالًا حول هذه الضمائر في كتب النّحو: هل «هم وهن وكم وكن» برمّتها ضمير أي هي بسيطة أو الضمير الهاء والكاف واللواحق حرف أي هي مركبة، ولكن الطالب تعوَّد أن يعدَّ هذه الضمائر بسيطة ولها محلّ مِنَ الإعراب حسب موقعه في النّظم.

(**نحويّة: خطأ في بيان تصرف بعض المصادر**) ذكر المؤلفان في صفحة 235 من المجلد الثالث: في المفعول المطلق الجامد. «المصادر التى لا تأتي إلا منصوبًا ولا تعرب إلّا مفعولًا مطلقًا وهي: سبحان الله، معاذ الله، عياذ الله، عمرك الله، قعدك الله». فأقول المصدر المتصرف ما يَرى مفعولًا مطلقًا وغيره عُرفا وقد نَرى في المعاجم اللغويّة، والكتب النّحوية قد ذكر أصحابها استعمالًا مرفوعًا أو مجرورًا لبعض هذه المصادر نحو عياذ: «هو عياذي» (الطريحي 2: 184 «العياذ الملجأ وَيُقَال العياذ بِاللَّه مِنْهُ أَي أعوذ» (المصطفى: مادة ع و ذ) وأمّا معاذ الله فإنّه يستعمل منصوبًا كما ذكر سيبويه مضافًا، والعياذ الذي هو في معناه يستعمل منصوبًا ومرفوعًا ومجرورًا بالألف واللّام. فيقال: العياذ بالله وألجأ إلى العياذ بالله» (السّيرافي 2: 215). ولفظ عَمر أيضًا أُستُعمل غير منصوب في النّصوص العربيّة والقرآن الكريم: لعمرُك أنّهم في سكرتهم يعمهون» (الحجر 15، 72).

(**نحوية: خطأ في بيان تعدد المفعول به**) ذكر المؤلفان في صفحة 282 من المجلد الثالث: في جواز تعدد المفعول له. شرط تعدد المفعول له بأحد الطريقين: الأول بطريق العطف كقوله تعالى: ﴿**والذين اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ**﴾ (التوبة 9، 107) والثّاني بطريق البدل كقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا**﴾ (البقرة 2، 231). ولاشك أنّ شرط التعدد في صناعة النّحو أن لا يكون بالتبعة كالعطف والبدليّة. فلدينا في نحو زيد قائم مجاهد خبران وفي نحو زيد قائم ومجاهد خبر واحد. ونعرب كفرًا وتفريقًا معطوفان ولتعتدوا باختصار جار ومجرور ولا غير.

(**صرفيّة: خطأ في اعتبار الضمير نكرة**) في الصفحة 78 من المجلد الرابع ذكرا: «قد تَدخل ربّ على الضمير في قال «ربه رجلا»، فالضمير هنا نكرة؛ لأنّه مفسرة بنكرة وهي رجلا». أقول الضّمير الغائب يَحتاجُ إلى مرجعٍ يفسره ويرجع الضمير إليه ومرجع الضمير يمكن أن

يكون اسمًا نكرة أو معرفة نقول: جاء رجل واشترى كتابًا. الضّمير المستتر يرجع إلى رجل وعود الضمير إلى النكرة لا يؤدى إلى تنكيره. الضمير معرفة بل من أعرف المعارف والنّحاة قد أجازوا عود الضمير إلى المتأخر في مواضع: منها ربّه رجلًا فلا نعدُّ الضمير نكرة إلّا تَسامُحًا. هذا ابن حاجب يقول: الضّمير في قوله ربّه رجلًا ليس بنكرة وإنّما كان حكمه حكم النّكرات بكونه مبهمًا (ابن حاجب 1989: 302/1).

(**نحويّة: خطأ في اعتبار إضافة المصدر إلى معموله لفظية**) في الصفحة 95 من المجلد الرابع: الإضافة اللّفظيّة: هي الّتي تكون في المضاف مصدرًا أو وصفًا عاملًا في ما بعده «وهذا التّعريف يختلف عما نجده في كتب النحو، فنرى حدود المضاف في الإضافة اللفظيّة أن يكون وصفًا عاملًا في معموله لا مصدرًا. هذا ابن هشام يقول: أَن يكون الْمُضَاف صفةً والمضاف إليه مَعْمُولا لتِلْك الصّفة وَلِهَذَا أَيْضا ثَلَاث صور إضافة اسْم الْفَاعِل كهَذَا ضَارب زيد الْآن أَو غَدا، وإضافة اسْم الْمَفْعُول كهَذَا معمور الدَّار الْآن أَو غَدا، واضافة الصّفة المشبهة باسم الْفَاعِل كهَذَا رجل حسن الْوَجْه، وَتسَمى إضافة لفظيّة (ابن هشام، شرح قطر الندى: 254/1). وقد جعل إضافة المصدر إلى معموله من الإضافة المعنوية بقوله: وَيخرج من ذَلِك ثَلَاث صور إِحْدَاهَا أَن يَنْتَفِي الأمران مَعًا كغُلَام زيد وَالثَّانِية أَن يكون الْمُضَاف صفة وَلَا يكون الْمُضَاف إِلَيْهِ مَفْعُولا لتِلْك الصّفة نَحْو كَاتب القَاضِي وكاسب عِيَاله، وَالثَّالِثَة أَن يكون الْمُضَاف إِلَيْهِ مَعْمُولا للمضاف وَلَيْسَ الْمُضَاف صفة نَحْو ضرب اللص، وَهَذِه الْأَنْوَاع كلهَا تسمى الْإِضَافَة فِيهَا اضافة معنوية (ابن هشام 1383: 253/1).

10 - في شرح الأبيات والأقوال والأمثلة

(**نحويّة: خطأ في التفسير والتقدير بخصوص «صبر جميل»**) ذكر المؤلفان فى صفحة 21 مِن المجلد الثّاني: «جاء المصدر مرفوعًا نائبًا عن فعله «اصبر» وهنا خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره «أمري او حالي او شأني صبر جميل». كما ذكر فى كتب التفاسير والقراءات أنّ للآية قراءتين النصب والرفع كما جاء فى تفسير البحر المحيط: وَقَرَأَ أُبَيٌّ، وَالْأَشْهَبُ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ: «فَصَبْرًا جَمِيلا» بِنَصْبِهِمَا، وَكَذَا هِيَ فِي مُصْحَفِ أُبَيٍّ، وَمُصْحَفِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وَرُوِيَ كَذَلِك عَنِ الْكِسَائِيِّ. وَنَصَبَهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْخَبَرِيِّ أَيْ: «فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلا». قِيلَ: وَهِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ. وَلَا يَصْلُحُ النَّصْبَ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا مَعَ الْأَمْرِ، وَكَذَلِك يَحْسُنُ النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرًا جَمِيلًا فَكِلَانَا مُبْتَلَى

وَيُرْوَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فِي الْبَيْتِ. وَإِنَّمَا تَصِحُّ قِرَاءَةُ النَّصْبِ عَلَى أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ يَعْقُوبَ رَجَعَ إِلَى مُخَاطَبَةِ نَفْسِهِ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَاصْبِرِي يَا نَفْسُ صَبْرًا جَمِيلًا (أبو حيان 1990: 251/6). فاذا قرأنا بالرفع لا يكون المصدر نائباً عن الفعل؛ لأنّ التقدير: «صبري صبر جميل».

(نحويّة: خطأ في شرح معنى البيت)

ذكر المؤلفان فى صفحة 59 من المجلد الثاني: في معنى بيت:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

«فالشاعر يريد أن يقول بنو أبنائنا وبناتنا بنونا أي هم في حكم أبنائنا». فنَقول: بَل يُريدُ بنو الأبناء كالأبناء، أمّا أبناء البنات فهم غرباء.

3- الخاتمة

تبيّن لنا من خلال هذا النقد والدّراسة أنّ الكتاب قد حصل على نجاحات كبيرة في تعليم قواعد اللغة العربية وإن كان من الناحية الشكليّة أو المضمون فيه نواقص ذكرناها بالتفصيل. مع أن مادة النحو من أصعب المواد الدراسيّة لدَى الطلاب سعى الكتاب بالتزامه باللغة العربية الفصحى وبالأمثلة التقليدية، والإتيان بالأمثلة الجديدة التي تعطي ثروة لغوية وتذوقًا أدبيًّا وكثرة التدريبات الكتابية أن يسعى في تيسير القواعد وتجديد النحو من دون أيّ خلل أو تغيير أو حذف أو إيجاز مخل .ونرى أنه سلك الطريقة الفضلى والوسطى بين القياسيّة والاستقرائيّة لتحقيق الأهداف المرسومة للقواعد النحويّة؛ لأنّه يحصل عن طريقها مزج القواعد بالتراكيب وبالتعبير الصحيح المؤدي إلي رسوخ اللغة وأساليبها رسوخًا مقرونًا بخصائصها الإعرابيّة.

المراجع

1 - مدكور، على أحمد (1991)، **فنون تدريس اللغة العربية**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشواف.

2 - ابن جنى (1954)، **الخصائص**، محمد على النجار، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية.

3 - ابن حاجب، عثمان (1989)، **أمالى إبن حاجب**، اردن: دار عمار.

4 - ابن عقيل (1953)، **شرح ابن عقيل**، الطبعة الرابعة عشرة، مصر: المكتبة التجارية.

5 - ابن منظور، محمد بن مكرم (1955)، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر.

6- ابن هشام، عبد الله (د.ت)، **شرح شذورالذهب**، مكتبة دار الفكر.

7- ابن هشام، عبد الله (1950) **أوضح المسالك ألى الفية أبن مالك**، التحقيق: محمد محى الّدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مصر: المكتبة التجارية.

8- ابن هشام، عبد الله (1383)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، التحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعةالحادية عشرة، القاهر.

9- ابن هشام، عبد الله (1999)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، التحقيق والتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

10- أبو حيان، محمد بن يوسف (1990)، **التفسير الكبير المسمي بالبحر المحيط**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
11 - الأشموني، علي بن محمد (1955 م)، **شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك**، التحقيق: محي الدين عبدالحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
12 - بيضاوى، عبد الله عمر (1990)، **تفسير البيضاوي**، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
13 - حسن، عباس (د.ت)، **النحو الوافي**، الطبعة الثانية، مصر: دارالمعارف.
14- خطيب، ظاهر يوسف (د.ت)، **المعجم المفصل في الإعراب**، إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.
15- السيرافى، حسن (د.ت)، **شرح كتاب سيبويه**، التحقيق: احمد حسن‌مهدلى، بيروت: دار الكتب العلمية.
16- السيوطي، عبدالرّحمن (1975)، **همع االهوامع**، التحقيـق والشرح: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، الكويت: دار البحوث العلمية.
17- السيوطي، عبد الرحمن (1293)، **البهجة المرضية في شرح الألفية**، طهران.
18- الشرتونى، رشيد (1269)، **مبادئ العربية**، الطبعة السادسة، طهران: اساطير.
19- الطريحي، فخر الدين (د.ت) **مجمع البحرين**، الشرح: السيد احمد الحسيني، انتشارات مرتضوي.
20- العكبري، عبدالله (1969)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، التحقيق: ابراهيم عطوة، مصر: مطبعة عيسى البابي.
21- الغلاييني، مصطفي (2004)، **جامع الدروس العربي**ة، الطبعة السادسة، دمشق: دار الكوخ.
22- القرطبي (1986)، **تفسير القرطبي**، بيروت: دار الكتاب العربي.
23- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت)، **المقتضب**، التحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
24- مختـار عمـر، احمـد (1994)، **النحو المصفي**، الطبعة الرابعة، الكويت: ذات السلاسل.
25- مصطفي ابراهيم والآخرون (د.ت)، **المعجم الوسيط**، استانبول تركيا: المكتبة الاسلامية.
26- النجار، محمد عبد العزيز (2001)، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
27- نجفي، سيد رضا (1394)، **الصرف الميسر**، الطبعة الثانية، أصفهان: كتابنامه نجف.
28- نجفي، سيد رضا (1394)، **البلاغة الميسرة**، المجلد الاول، الطبعة الأولى، أصفهان، كتابنامه نجف.